

جدور المشروع السياسي للدولة الوطنية في مواثيق حركة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)

The Origins of Algerian Political Project of National State in the

Charters of the National Liberation Movement (1954-1962)

الوناس حمداني

جامعة مولود معمري - كلية الحقوق والعلوم السياسية - تيزي وزو

[lounes.hamdani@ummto.dz](mailto:lounes.hamdani@ummto.dz)

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/13

تاريخ الاستلام: 2022/10/30

### ملخص:

يتناول المقال مفهوم ظاهرة شكلت السبب الرئيسي لميلاد حركة التحرير الوطنية في الجزائر على امتداد فترة نشاط العمل الثوري والمسلح (1954-1962). وتتعلق هذه الظاهرة بإشكالية بناء الدولة الوطنية وتنظيم المجتمع خلال الثورة وبعد تحقيق الاستقلال الوطني. إذا كانت الدولة هي المظهر السياسي للمجتمع، فحركة التحرير لم تكن لتنجح لو لا وجود مجتمع قائم على أسس معينة تشكل مجتمعة هويته الحضارية في مواجهة المشروع الاستعماري الدخيل. وتكون جبهة التحرير الوطني ممثله السياسي ومنظمه الاجتماعي. وتبرز مثل هذه الإرادة في ثلاث وثائق أساسية تشكل مرجعية سياسية وفكرية لمأسسة الدولة وممارسة السلطة باسم المجتمع، ونعني بها: بيان أول نوفمبر وميثاق مؤتمر الصومام وبرنامج طرابلس.

**كلمات مفتاحية:** المشروع السياسي، حركة التحرير، مواثيق الثورة، مشروع المجتمع، الدولة الوطنية.

### Abstract :

The article deals with the conceptual of a phenomenon that formed the main reason for the birth of the national liberation movement in Algeria during the period of revolutionary and armed action activity (1954-1962). It is related to the process of building a

national state and organizing society during the revolution and after achieving national independence. If the state was the political aspect of society, the liberation movement would not have succeeded if there were no society based on it 's own and particular civilizational identity against the colonial project. The political will emerged in three basic documents that constituted The political and ideological reference for the future state. The first was the November ,1st proclamtion ,and the second was the Soummam Conference charter..and the third was the tripoli programme.

**Keywords:** keywords the political project, the liberation movement, the revolution charters, the society project, the national state

المؤلف المرسل: الوناس حمداني. [lounes.hamdani@ummt0.dz](mailto:lounes.hamdani@ummt0.dz)

#### مقدمة :

لقد جربت تيارات الحركة الوطنية الجزائرية كل الوسائل السلمية للدفاع عن حقوق الجزائريين، إلا أنها لم تأت بنتائج كبيرة؛ وذلك الفشل راجع إلى طبيعة مشروع الاستعمار الاستيطاني، بحيث عمل غلاة المستوطنون على إجهاض كل محاولة إصلاح، و اعتبروها - على تواضعها- تهديدا لمصالحهم ، واستخدموا كل الإمكانيات بدءا من القمع إلى الضغط عبر جماعاتهم المتواجدة في دوائر السلطة ومراكز القرار. وبالتالي حالة الانسداد و الظلم و الاحتقار هذه لا بد لها من شيء يعمل على إسماع صوت الأغلبية المسحوقة، ويعيد المجتمع الجزائري إلى مكانته الطبيعية .

لم يكن عقم النضال السياسي نتاج جدلية بين طرفي نقيض؛ الاستعمار كنظام وأمر واقع قائم على التسلط والقهر من جهة وأحزاب الحركة الوطنية، و أصبح الصراع بينها ينال تشجيعا من الاستعمار ويغذيه بكل الوسائل، مما أدى في النهاية إلى استحالة توحيد رؤيتها لمواجهة السياسات الاستعمارية. لا تنحصر المسألة في صراع أشخاص يبحثون عن الزعامة فقط، بقدر ما هي أوسع؛ إذ تجد تفسيرها في تباين المشاريع الاجتماعية التي تحملها كل تشكيلة سياسية؛ ويمكن إدراج عامل آخر يتمثل في ضعف مستوى الثقافة السياسية القائمة على التبادل والتكامل لخدمة مصلحة المجتمع الجزائري.

وإذا كانت حركة التحرير تطرح كبديل اجتماعي وخيار استراتيجي محدد في طبيعة الثورة العنيفة؛ فإنها بالمقابل صيغة عملية تحمل مشروعا مجتمعيا يفتح آفاقا رحبة، بتجاوزه لأزمة هيكلية وبنوية أصبحت تعانيتها الحركة السياسية الوطنية، ولاسيما حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

لا يقف مشروع التحرير عند تحقيق الاستقلال وإنما هو استراتيجية تغير نوعي وكمي، دائم ومتكامل يستهدف استئصال الوجود الاستعماري من جذوره والقضاء على آثاره بصفة نهائية، وبالتالي إعادة الاعتبار للمجتمع والدولة كمشروع وطني فتي، كما نادى به مواثيق التحرير والثورة .

فالوثيقة الأولى تعتبر بيانا من أجل التحرير، تحمل مشروعا سياسيا واجتماعيا بكل مقومات الدولة والمجتمع المستقبلي. وترى في هدف الاستقلال شرطا أساسيا ووحيدا لتحقيق أي إصلاح أو تنمية وطنية. أما الوثيقة الثانية، فتعامل معها كوثيقة تاريخية-سياسية، تتضمن تعديلات معينة لما تضمنته وثيقة أول نوفمبر، سواء على المستوى الإيديولوجي أو التنظيمي؛ وهي تاريخ ميلاد لأهم مؤسسات الثورة الجزائرية. والثالثة (برنامج طرابلس) حسمت الاختيار الإيديولوجي (الديمقراطية الشعبية) واختلفت في قيادته. فأبي مشروع مجتمعي وأي دولة نادى بها حركة التحرير الوطني؟ فماذا كان يعني مشروع الاستقلال

كهدف أول في بيان أول نوفمبر؟ تشكيل جبهة التحرير الوطني هل هو اتفاق أم وحدة أو تحالف...؟ وهل أرضية مؤتمر الصومام تحمل مشروعا مجتمعيا معينا؟ ثم إذا كانت استراتيجية مؤتمر الصومام ناجحة هل يعني ذلك أنها حققت انسجاما إيديولوجيا في الخيارات والبدائل السياسية بين القيادات الثورية في جبهة التحرير الوطني؟. وهل يمكن اعتبار برنامج طرابلس تنويجا لحركة التحرير الوطني للجزائر المستقلة؟...

تدفع هذه التساؤلات إلى صياغة إشكالية مركزية تتمحور حول طبيعة جذور المشروع السياسي الوطني من خلال دراسة وثيقتي بيان أول نوفمبر وميثاق مؤتمر الصومام. تحلل هذه المواثيق وتناقش في سياقها التاريخي بكل تعقيداته الداخلية والخارجية . فإذا كانت مرجعية أساسية في بناء الدولة الوطنية فإنه لا يمكن التقليل من تأثيرها في نسق القيم التي تبنى من خلاله قواعد الثقافة السياسية التي تتحكم في سلوك النظام السياسي ، ورمزيتها في تفعيل العلاقات الاجتماعية من اجل تيسير الربط العقلاني بين فعالية مؤسسات الدولة و مطالب المجتمع . هذه المتغيرات ( بناء الدولة وتنظيم المجتمع)، هي التي تؤسس أركان المشروع السياسي الذي قدمت خطوطه العريضة حركة التحرير الوطني .

## أولا : جذور المشروع السياسي في بيان أول نوفمبر 1954:

جاء هذا البيان (الوثيقة) ، بعد الأزمة التي عصفت بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وانقسام الحزب إلى أنصار اللجنة المركزية، وأتباع مصالي الحاج الذي طالب بكل الصلاحيات لإعادة هيكله الحزب وتنظيمه؛ ديمومة هذه الحالة ليست في صالح القضية الوطنية؛ لذلك برزت اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) كتنظيم حيادي ، نواته الصلبة قدمااء المنظمة السرية أو الخاصة (OS) ؛ ونادوا بالحفاظ على الوحدة والتآزر بعيدا عن الحسابات الشخصية لأن القضية قضية مصير أمة بكاملها. وبعد اتصالات عديدة مع عدة شخصيات من مختلف الحركات السياسية قصد استطلاع مواقفهم، عمد هؤلاء "التاريخيون 22" إلى تأسيس لجنة تضم ستة أعضاء من مختلف جهات الوطن، وقرروا تنظيم حركة ثورية تحريرية بقيادة تنظيم سياسي عسكري في آن واحد تحت عنوان: جبهة التحرير الوطني، و جيش التحرير الوطني. ولتوضيح وشرح أهدافهم الآنية والبعيدة حرروا بيان أول نوفمبر. (بن يوسف بن خدة ، 2010، ص . ص 620-623).

تتطلب قيادة أية حركة ثورية أو تحريرية ، توفير تنظيم خاص بمقدوره جلب موارد الدعم والتأييد من لدن القوى الاجتماعية والسياسية التي تتقاسم معه الاهتمام بل وحتى المجال العام. لذلك فتأسس جبهة التحرير الوطني يعتبر في حد ذاته مؤشرا مهما على عمق التحول الذي خططت له القيادة السياسية التي كانت تقف وراء هذه الحركة السياسية، إنها من الناحية السوسولوجية تشكل امتدادا طبيعيا لحزب الشعب الجزائري وتحمل بذور مذهبه الاجتماعي (Benkheda, 1989, p214).

تطرح حركة التحرير الوطني مشروعا جزائريا يتخذ من الاستقلال التام للجزائر، شرطا لإعادة تأسيس دولة جزائرية من جهة، ويكرس خصوصيات المجتمع في تمايزه عن المجتمع الفرنسي الذي يمثل في الذهنية الجماعية للجزائريين كل أشكال الحرمان والقهر من جهة أخرى. «إعلان التمرد، أو الجهاد، جبهة التحرير الوطني، عبرت عن واجب المجتمع وقامت كسلطة سياسية مستغلة هذه المهمة» (Gadant, 1988, p22) ، تبني المشروع السياسي المطروح في وثيقة أول نوفمبر خيارا عنيقا ، يعتبر

ردا ميدانيا، عن السياسة القمعية والاحتقارية التي كانت تنتهجها السلطات الاستعمارية.

توجه بيان أول نوفمبر إلى الشعب الجزائري كبرنامج يحمل مضمونا تحريريا، ويطوي صور المقاومة السياسية التقليدية (الثورة عن طريق القانون) ويدعو المجتمع إلى التكفل الحقيقي بمصيره كأمة تبحث عن انعتاقها الطبيعي. وبذلك توقع محررو البيان في وسط الصراع، كطرف محايد، ليس لهم أية

مصلحة مع الطرفين المتصارعين، واعتبروا أنفسهم، توفيقين وإصلاحيين لجمع القوى من أجل تحطيم الاستعمار كعدو رئيسي لجميع الجزائريين (بومالي ، صفحة 366).

وأشار البيان إلى توفر الشروط الخارجية المساعدة لانطلاق العمل الثوري، بعد انطلاق الكفاح في كل من تونس والمغرب، وكذا السند والدعم من قبل العرب والمسلمين لقضية الشعب الجزائري. ويقترح البيان صيغة تنظيمية جديدة لتأطير الحركة الثورية في تنظيم جبهة التحرير الوطني.

إن جبهة التحرير الوطني، هي إحدى أنماط التنظيم السياسي، تجاوزت القوى السياسية الأخرى، باعتبارها تخوض عملية عنيفة من أجل تحرير الوطن؛ وفي نفس الوقت تقترح على تيارات الحركة السياسية الالتحاق بها بصفة فردية وليس كأحزاب أو منظمات. فحسب "مصطفى الأشرف" جبهة التحرير الوطني ليست حزبا كالأحزاب الأخرى، بل هي ائتلاف واسع يعكس مختلف الاتجاهات المتكتلة حول برنامج كفاح نشيط. (عباس، 1993، صفحة 47).

وظهرت مبادرة التحرير مع هذا التنظيم الجديد، على أنها متميزة عن الاتحادات والائتلافات الظرفية كما سبق في عهد الحركة السياسية، مع المؤتمر الإسلامي 1936، أو حركة أحباب البيان والحرية 1945، وغيرها... وطرح المسألة من عمقها وحضرت مشروعها السياسي بدقة ولم تترك الفرصة للحظ، وإنما جعلت مصير البلاد كله رهن فكرتها الاستقلالية وبذلك ضيقت من خيارات القوى الأخرى أو المترددة في الانضمام إليها. «وقد حددت جبهة التحرير الوطني هويتها، في بداية نشوئها بأنها الأسلوب الجديد للتعبير عن القومية الجزائرية التحريرية الديمقراطية الاجتماعية» (الأشرف ، 1985، صفحة 169).

وكان اللجوء إلى العنف والعمل المسلح رد فعل مناسب للوضعية السائدة، وجاء كآخر الوسائل بعد استنفاد السبل السلمية. وبذلك حصلت على مشروعية شعبية تستمد مصداقيتها من المشروع الذي تحمله، والعمل الذي تقوده، وبذلك تشعر بتبرير الحديث باسم كل الأمة الجزائرية وبها نفسها تجميع كل القوى. (Chikh , 1975, p450).

وعرض المشروع الثوري مقارنة تجميعية ووحودية على القوى السياسية المشكلة للحركة الوطنية للوقوف في وجه الاستعمار بكل أشكاله القمعية والتمييزية، والعنصرية، لأن مصير الجزائر أكبر من أن تتكفل به حركة واحدة؛ وإنما هي قضية جميع الجزائريين إلا من أراد البقاء في دائرة الوصاية والتبعية؛ ويعمل بذلك ضد مجتمعه و أمته. يمكن تحديد القطاعات التي يحاول مشروع التحرير إنجازها؛ على أنها تجيب عن التساؤلات السياسية والاجتماعية التي بقيت بدون حل ضمن حركة النضال السياسي، وذلك بالقضاء النهائي على

الوجود الاستعماري في الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية. وكان الهدف الأساسي الذي يدور حوله المشروع السياسي في بيان أول نوفمبر هو تحقيق الاستقلال؛ وكيفية تحقيق الهدف تتم كما يلي: (بن يوسف بن خدة، ص. 620).

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

فالدولة الجزائرية بنص البيان تكون ديمقراطية اجتماعية تمارس سيادتها، بما ينسجم مع ما تقره المبادئ الإسلامية؛ بمعنى لا يمكن أن يكون السلوك السياسي لهذه الدولة منافيا أو متعارضا مع الخلق الإسلامي؛ الذي هو مجموعة قيم يجب مراعاتها والانتباه إلى حرمتها عند تنظيم شؤون المجتمع وتصريف أمور الدولة؛ والتركيز على إضفاء الطابع الديمقراطي الاجتماعي، على نمط المؤسسات وثقافة النظام السياسي؛ يفسر كآلية توفيقية بين المبادئ الإسلامية والديمقراطية على أنها قادرة على خدمة هذه الدولة المنشودة دون تطرف أو تناقض. وتقتضي الديمقراطية الاجتماعية، والمبادئ الإسلامية بالضرورة احترام الغير؛ أي أن القانون على تكامل مصدره يطبق بعدالة تامة على جميع فئات المواطنين دون تمييز عرقي أو ديني.

وإذا كان يبدو للوهلة الأولى أن التمييز العرقي، موجه في مدلوله إلى الأقلية الأوروبية على أنها تحظى بالاهتمام نفسه إذا اختارت البقاء ضمن الدولة الجزائرية؛ إلا أن هذا الشرط قد يكون قاصدا للتنوع الثقافي الذي تقوم عليه شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، لأن التجربة بينت مع الأزمة البربرية أن هناك أطرافا تراهن على استغلال هذا الموضوع لتفكيك المجتمع وضربه من الداخل وبالتالي إجهاض كل عمل ثوري محتمل؛ كما أن الوثيقة تبرز التمييز الديني في التعامل الاجتماعي؛ من خلال تمسكها باحترام مبادئ الإسلام حتى لا تكون حكرا على فئة دون أخرى، على أساس أنه دين الأغلبية الساحقة في المجتمع، وبالتالي فهو عامل انصهار لمختلف الفئات كشعب وأمة. وهو كذلك يكتسي دورا خاصا في صيانة وحدة المجتمع الجزائري وكرامته. كما أن عبارة "دون تمييز ديني" الواردة في البيان تتوجه إلى باقي الديانات الأخرى (المسيحية واليهودية) التي يعتنقها هؤلاء الأوروبيون بحكم تواجدهم الاستعماري، بالاحترام والتعايش؛ ولا تفرض عليهم التزامات دينية أخرى مخالفة لعقائدهم الأصلية؛ لأن الإسلام يقر بالتعايش السلمي بين أهل الكتاب. ويستمد مفهوم الدولة الجزائرية كيانها الاجتماعي و

السياسي من النقاط الإيجابية التي توفرها عملية التقاطع بين فلسفة التنظيم الديمقراطي ومفاهيم الفكر السياسي الإسلامي كحضارة، تتعامل معها الدولة الوطنية كمرجعية في تحديد مسيرتها التنموية.

لم يتضح الشكل الإيديولوجي التقليدي (رأسمالية أم اشتراكية) مع بيان أول نوفمبر، بالحد المطلوب؛ رغم أن الوثيقة أشارت إلى أهمية البعد الديمقراطي و الخلفية الإسلامية في ثقافة الدولة. «إثبات الوجود، وفتح الآفاق، وغرس الثقة، وفرض الانضباط، كل ذلك تحول إلى صفات راسخة في نفوس الجماهير الشعبية (...). وبما أن الثورة كانت مفتقرة إلى المحتوى الإيديولوجي اللائق بها، لذلك ما لبثت هذه الصفات أن نابت منابتة الإيديولوجية وصارت بمثابة قوة ديناميكية متكاملة ومستقلة بذاتها، وأصبحت أداة يرحى منها كل خير لتحويل المجتمع تحويلا جذريا». (الأشرف ، صفحة 31) .

إذا كان نداء أول نوفمبر أرضية لانطلاق عملية التحرير فإنه موجه بالدرجة الأولى إلى الشعب الجزائري الذي أصبح يمتلك شروط العمل الثوري ومهياً لخوض معركة التحرير؛ زيادة على أنه يدعو جميع مناضلي القضية الوطنية من منظمات وأحزاب وجمعيات إلى الانضمام إلى مجهود التحرير الثوري.

و ربما تعمد محررو البيان عدم إبراز المرجعية الإيديولوجية من أجل استقطاب الجميع على حد أدنى من الإجماع؛ «نداء أول نوفمبر لا يثير لا مذهب ولا إيديولوجية، إنه نداء للتجمع من أجل الحرب المسلحة، لأن الوسائل الأخرى للمطالبة بالاستقلال قد فشلت» (Teguia ,1988 ;P157) .

وبالتالي يكون الاندماج أو الانضمام إلى مشروع التحرير الثوري، من قبل قوى الحركة الوطنية على شكل فردي في عمل مشترك. وكذلك الاندماج الوطني يتحقق على أساس الحرب والصراع وهو على مستويين :

**(Chikh,1975, p379)**

1- العمل المشترك الذي يجند مختلف أعضاء المجتمع الوطني في الحرب.

2- وذلك للحالة المشتركة والتي تجمع مختلف صفات الهوية الوطنية.

الوظيفة الإدماجية التي طورتها جبهة التحرير كانت متجهة في غايتها القصوى إلى المجتمع الجزائري، لأن هذا الأخير كان موضوعا لمحاولات اندماجية واحتوائية من طرف السلطات الاستعمارية التي عجز نظامها عن التجاوب مع مطالب الحركة الوطنية السلمية في نطاق الديمقراطية الفرنسية ذات الأبعاد "الإنسانية والعالمية"؛ لذا فإن اتخاذ أسلوب الحرب والعنف المنظم والعقلاني في إثبات "الأنا الوطني" يشكل الأداة المجدية لتقويض ركائز المشروع الاستيطاني في الجزائر، وعليه ينبغي القيام بتجميع كل الوسائل والإمكانات لإنجاح حركة التحرير. وكان بلوغ مرحلة الثورة واللجوء إلى العنف هو صيرورة تاريخية لعمل

منظم قاداته تيارات الحركة الوطنية، التي هيأت الذهنيات والأرضية من أجل تأكيد "الذات" بكل خصوصياتها، في التعبير عن الهوية الوطنية الجزائرية، التي هي غير تلك التي تحاول تكريسها الخطابات الاستعمارية، سواء على مستوى المنظومة التربوية، أو التعامل السياسي والاجتماعي مع قضايا المجتمع الأهلي". لقد قامت جبهة التحرير الوطني بنشاط مكثف لإقناع العلماء، وحزب فرحات عباس، وكذا الحزب الشيوعي الجزائري بعد إفشال "الحركة الوطنية الجزائرية" للمصاليين؛ للانضمام إلى الثورة. (انظم العلماء في 1956/04/12، وانظم الحزب الشيوعي في 1956/07/01، والتحق حزب البيان في 1956/04/22)، و تسترت وراء انضمام الأشخاص، الأفكار والميول الاجتماعية، واختفى مفعول الفعل الإيديولوجي إلى حين «لذا فإن هذا الاستقلال الذي طالما يرجى تحقيقه، والذي بفضل تم انجاز اتحاد مقدس، لا يكون له لدى الجميع الشكل نفسه، و المضمون الاجتماعي نفسه، ولا حتى الاهتمامات نفسها» (Yefsah, 1990, p38).. وهكذا فمشروع التحرير الوطني تبني العنف كمحرك عملي للثورة الذي أصبح جماعيا ومنظما. جماعيا لأنه حقق تعبئة الجماهير المقهورة بمختلف مكوناتها الاجتماعية ومنظما لأنه فعال ومراقب (Chikh, 1975, p229).

في الحقيقة، لم يتعد التحليل السياسي للخطاب الاستعماري حول حرب التحرير النظرة الإجرامية؛ وذلك تطوعا لنصوص القانون المدني الفرنسي الذي طالما استخدم في تحطيم كل الاقتراحات السياسية لتسوية عادلة لمسألة الجزائريين كأمة تتميز بهوية حضارية غير التي تقوم عليها روح القوانين الفرنسية؛ لذا يجب التفرقة بين الحرب وباقي أعمال العنف الأخرى. يرى أحد الباحثين أن الحرب تتميز عن الصراع العام وعن الجرائم الفردية بسمتين أخريين لهما أهمية كبرى : عنصر ذاتي هو النية، وعنصر سياسي هو التنظيم. (غاستون ، 1983 ، صفحة 46) .

وثورة نوفمبر، بغض النظر عن الجدل الذي تطرحه قضايا "المفهومية"؛ أي تعدد استخدام المفاهيم والمصطلحات لوصف أو للتعبير عن ما وقع بداية من الفاتح نوفمبر؛ بمعنى، هل هو ثورة حقيقية، أم حرب تحرير ، فان النشاط الحربي وما رافقه من حراك سياسي واجتماعي داخليا ، وما قامت به البعثات الخارجية من عمل دبلوماسي لكسب الاعتراف الدولي وحشد الدعم لمشروع التحرير ،يشكل مثل هذا المجهود نقلة نوعية في تغيير جذري للأوضاع من مجتمع مستعمر مسلوب الإرادة ومطموس الهوية إلى مجتمع متحرر يعيد إثبات وجوده بقوة العزيمة ومصداقية أفعاله، ليتخلص من أكذوبة الجزائر الفرنسية . يبقى أن نشير إلى أن رد فعل السلطات الاستعمارية، وفرنسا بصفة خاصة حول أحداث أول نوفمبر، لم تكن واقعية، وكيفيتها

إلى مجرد أحداث منعزلة لشردمة من المغامرين الخارجين عن القانون . حيث سعت إستراتيجية التحرير إلى تكذيب الدعاية الفرنسية في اعتبار التطورات الحاصلة مجرد أفعال فردية يعوزها التنظيم والشمولية. إلا أن التأكيد الممكن استنتاجه من خلال التعامل الإعلامي الفرنسي، من خلال أهداف الخطاب المراد إيصاله إلى الرأي العام؛ هو حالة الاضطراب وسوء الفهم لما تنطوي عليه هذه الحركة كمشروع بديل سياسي معين بواسطة العنف. «النظرة الفرنسية للقضية الجزائرية تقوم على طرفي نقيض؛ حلين : يتمثل أحدهما في اعتبار الجزائر فرنسية (...)، ويتمثل الحل الآخر في تخويف الرأي العام الفرنسي باحتمال تأسيس دولة إسلامية» (الأشرف ، 1985 ، صفحة 162).

وعلى كل، فالحسم بجدوى المشروع السياسي والاجتماعي الذي طرحته حركة أول نوفمبر، يفهم في سياقه الخاص، ولا يقيم إلا باعتباره خطوة حققت هدف الاستقلال؛ واستكمال التحرير ينطلق مع إعلان الاستقلال، لذلك كل محاولة تحليلية لا تجمع العناصر الكاملة لمشروع التحرير وميلاد دولة وطنية جزائرية؛ لا يمكنها حصر نقاط التوتر في المشروع نفسه وبالتالي بجانب الدراسة النقدية والعقلانية لمحتواه وأساليب تحقيقه في الواقع الملموس.

كما أن التعامل المتحيز والانتقائي في تصنيف الأفكار الواردة في الوثيقة "البيان" تزيد الأمر تعقيدا ولا تخدم الفرز السليم لمقومات هذا المشروع؛ زيادة على أن التحليل الإيديولوجي المتطرف القائم على الاحتكار أدى إلى تمييع وتفكيك المشروع الوطني إلى قطع إيديولوجية يتم تداولها حسب الميول والاتجاهات لدى هؤلاء أو أولئك. وعليه فإن مفهوم الدولة والمجتمع، كمشاريع وبرامج في وثيقة أول نوفمبر، لم يستقر ولم يحافظ على نفس المضمون السياسي، مما أدى إلى ظهور ضعف أدوات الربط من أجل التوفيق بين القضية الوطنية والمسألة الاجتماعية، ومنحها تعبيرها السياسي الملائم، لأن التحرير أعتبر شرطا أساسيا لأي إصلاح اجتماعي (تنمية وطنية)؛ ومن ثمة تبرز أهمية وثيقة مؤتمر الصومام قصد تتبع الخط العام الذي يستمد منه المشروع الوطني أسسه وأهدافه.

ومع هذا فبيان أول نوفمبر حدد بوضوح، الإطار العام لمفهوم الدولة الوطنية المستقلة، كأداة لتنظيم المجتمع وتطويره.

## ثانيا : جذور المشروع السياسي في أرضية مؤتمر الصومام :

انعقد مؤتمر الصومام بعد مرور عامين تقريبا على انطلاق ثورة التحرير؛ في ظروف عامة تميزت باتساع نطاق العمل المسلح؛ كما أن هذه السنة عرفت التحاق باقي التشكيلات السياسية للحركة الوطنية بالثورة؛ بالإضافة إلى تزايد واشتداد عمليات القمع والتقتيل من طرف سلطات الاستعمار ضد الشعب الجزائري؛ من أجل عزل الثوار عن مصدر وجودهم الحيوي في التموين والتمويل. وعليه نتيجة هذه الأوضاع الداخلية للثورة برزت عدة مشاكل تنظيمية على المستويين السياسي، و العسكري، لذلك يجب معالجتها معالجة ملائمة. منذ بيان أول نوفمبر لم تلتق قيادة حركة التحرير، لدراسة سير أعمال الثورة؛ فكانت جلسات مؤتمر الصومام فرصة مهمة لإعادة بعث إستراتيجية شاملة ودقيقة، والمصادقة على قرارات مصيرية لتعزيز مكاسب حركة التحرير الوطنية.

ليست دراسة وثيقة مؤتمر الصومام من باب التذكير التاريخي والمناسباتي، وإنما من أجل فهم عقلائي لمحتواها الاجتماعي والسياسي؛ والكيفية التي صبغت بها تلك القرارات والأطراف المشاركة فيها باعتبارها لقاء تاريخيا لمعظم قيادات الثورة. فضلا عن مقارنتها مع وثيقة أول نوفمبر؛ أي ماذا أضافت وماذا حذفت؟ هل هي إتمام أو تحوير وتعديل اقتضته معطيات حرب التحرير، أم إرادة سياسية فرضتها توازنات وحسابات زعماء الثورة كقيادة جماعية تفتقد إلى التنسيق والانسجام بسبب ضعف الاتصال بينها؟

إن الغرض من دراسة أرضية مؤتمر الصومام، هو إبرازها كقيمة سياسية تتسم بطابع سياسي وتنظيمي خاص، يتجه نحو التشكل كمحتوى اجتماعي و سياسي أخذت به حركة التحرير على أساس أنه مرجعية حقيقية؛ قادرة على "مأسسة" (*institutionnalisation*) هذه الحركة ، والتأسيس (*instauration*) لميلاد الدولة الوطنية بكل مقوماتها. فالوثيقة، تحمل بذور مشروع مجتمعي، وسياسي للدولة الجزائرية المقبلة، ينبغي تحليله سياسيا من كل جوانبه، لذلك نحاول دراسة أهم النقاط الواردة فيها:

- المحتوى السياسي والاجتماعي (الإيديولوجية).

- مؤسسات الثورة ومبدأ القيادة في التنظيم الإداري والسياسي.

إن تفسير الارتباطات السببية التي تقوم عليها هذه العناصر، يمدنا بإمكانية تحديد المفاهيم والتصورات التي تحتويها الوثيقة كمشروع سياسي لبناء الدولة وتنظيم المجتمع.

تعتبر وثيقة أرضية مؤتمر الصومام، المرجعية الإيديولوجية العامة التي تقوم عليها حركة ثورة التحرير الوطني. لأنها حاولت صياغة النهج السياسي الخاص بها، وبذلك رسمت الأهداف القريبة والبعيدة؛

التي تسعى إليها، عبر عملها المزدوج السياسي والعسكري. لقد كان التنظيم هو المحور الأساسي الذي دفع المشاركين في المؤتمر إلى إيجاد مستويات متنوعة ومتكاملة التأطير الحركة الثورية، وإعطائها محتوى سياسيا واجتماعيا؛ ينظر إليه على أنه يشكل البعد العقائدي؛ الذي يحضر الأرضية لفرض الالتزام به من قبل الجميع؛ وهذا الالتزام المتسم بالجزيرية يجد ترجمته عبر التنظيمات السياسية والإدارية والعسكرية التي أقرتها وثيقة الصومام، وهو عمل يستهدف قبل كل شيء التغلغل قاعديا في وسط الشعب بفضل الهياكل التي أصبحت تتوفر عليها جبهة التحرير الوطني.

جاءت وثيقة مؤتمر الصومام من أجل تعزيز قدرات استئصال المشروع الاستعماري؛ القائم على التهميش، والإقصاء... وبذلك شكلت بديلا اجتماعيا، وخيارا عسكريا لاسترجاع سيادة الدولة الجزائرية، وعملت لتنظيم المجتمع والحفاظ على هويته المستقلة عن هوية المستعمر، وبذلك كان المجتمع مصدرا لتطويق الدعاية الاستعمارية، بما يوفره من مناعة ومقاومة؛ وبالتالي استثمار الضمير الجماعي، ومنحه كينونته السياسية والحضارية؛ حتى يشعر الفرد والجماعة، بشعور موحد إزاء القضية المشتركة (التحرير) التي هي قضية العنصر الجزائري فقط، ليدافع عنها بالنفس والنفيس. إذا فمؤتمر الصومام حدد المحتوى السياسي والاجتماعي الذي تعمل لتحقيقه حركة التحرير الوطني؛ أي صاغت برنامجا سياسيا، وأقامت هياكل وهيئات تتولى تجسيد ما تضمنته الوثيقة، وبذلك تطرح المسألة على أنها مجهود تحريري يبحث عن تتويج خاص في التنظيم والتفكير و الحركة. «انطلاقا من مؤتمر الصومام أصبحت جبهة التحرير بالنسبة للسلطة الاستعمارية، كسلطة مضادة تسعى للقطيعة مع النظام القائم، ووضعت هياكل لدولة سرية تنجز عمليا من القمة إلى القاعدة للقضاء جذريا على الدولة الاستعمارية» (Chikh , 1975, p339). يجب على حركة التحرير بشقيها السياسي والاجتماعي والعسكري أن توضح أسسها ومثلها ومصادر شرعية عملها. بمعنى آخر، أن تصيغ مشروعها بوضوح إزاء كل القضايا المطروحة أمامها، وكيفية التعامل معها؛ مع تفصيل آلية التوفيق بين الخطاب التحريري والموروث الرمزي في الثقافة الشعبية من جهة، والتفتح على العالم من جهة أخرى؛ وكان محتوى المشروع السياسي والاجتماعي الذي أقره قادة الثورة أثناء مؤتمر الصومام يقوم على مبدئين أساسيين هما : (السويدي ، صفحة 9).

1- إقامة تشكيلات سياسية وإدارية تكون نواة للدولة الجزائرية الفتية لما بعد الاستقلال.

2- وضع إيديولوجية سياسية واضحة تشمل القضايا الداخلية والخارجية والتي تمثل فكر جبهة التحرير الوطني.

رسم إيديولوجية أو تبني بدائل سياسية معينة، إنما تكون تعبيراً تجميعياً لكل فعاليات حركة التحرير، يؤدي فيها الإقناع والحوار دوراً أساسياً، وبالتالي فالمضمون الخاص الذي تستمد منه عملية البناء الفكري والإيديولوجي لماهية لدولة والمجتمع؛ إنما يكون الواقع الحي بكل امتداداته التاريخية والجغرافية، وكذا المحاكاة الإيجابية، أو الاستلهام من النماذج العالمية قصد الشروع في تنميط مراحل التنمية الشاملة. ليست الإيديولوجية أو الخيار السياسي بالضرورة أن يكون في الفكر الوطني اقتباساً، وإنما هو توظيف نسبي، يتضمن اصطلاحات عامة، هدفه التغيير التام والشامل الأوضاع. والتغيير ينطلق من الداخل قبل أن يتجه نحو التأثير في محيطه العام؛ وذلك بتشبيث مقومات انسجام سياسي واجتماعي، يتمتع بأدوات قادرة على مقاومة هجوية المشروع الاستعماري؛ في بعده: القمعي التعسفي، والاندماجي والاستيطاني. لذلك نلاحظ أن المحاور المهمة في أرضية مؤتمر الصومام كانت تقوم على ما يلي (حزب جبهة التحرير الوطني ، 1985، صفحة 20):

- نبد السلطة الفردية، وإحلال محلها قيادة جماعية.
  - العمل لتحرير الوطن وتحقيق الاستقلال التام وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية، تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير والتعامل في إطار المصالح المتبادلة.
  - إقرار أولوية الداخل على الخارج و السياسي على العسكري.
- يجد تفضيل مبدأ القيادة الجماعية وعدم انتخاب أو تعيين زعيم يتولى إدارة شؤون الثورة؛ تفسيره ضمن التجربة السياسية مع الحركة الوطنية والأزمة التي ضربت حزب الشعب بسبب السلطة والنفوذ الشخصي؛ بين المصاليين والمركزيين. لذا فتبني القيادة الجماعية كأسلوب ليس يقلل بروز الزعامة الشخصية فقط، ولكن يستطيع تطويقها والقضاء عليها قبل استفحالها ايضاً.
- كما أن النص على أهمية الاستقلال والتحرير، وإقامة دولة ديمقراطية واجتماعية؛ دون إضافة معينة في المجال السياسي والاقتصادي؛ استهدفت استبعاد عناصر الهوية في التحديد الإيديولوجي لمفهوم الدولة والمجتمع؛ رغم استعمال بعض القيم والرموز في التنظيم الإداري والعسكري بغرض تقوية روابط الاتصال بين الشعب وقيادة الثورة عبر كامل القطر الوطني.
- العمومية والغموض التي تتميز بها أفكار وثيقة أرضية مؤتمر الصومام، جعلتها عرضة لانتقادات واعتراضات؛ فأحمد بن بلة عارضها واعتبرها قرارات غير تمثيلية نظراً لغياب ممثلي مناطق الأوراس، و بعثة الخارج، وهران،

مناطق الشرق، وفيدرالية فرنسا. واعتبروا أرضية المؤتمر ضد الطابع الإسلامي لمستقبل المؤسسات السياسية، رافضا مبدأ اللائكية الذي أقره المؤتمر ترضية للأقلية الأوروبية (Stora /Daoud ,1995,p266) .

يفسر الطابع الاجتماعي و الديمقراطي في النصوص الأساسية لجهة التحرير لاسيما في ميثاق أرضية مؤتمر الصومام ، من خلال العبارات التالية : «أنه كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي وليست بحرب دينية ، إنها سير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية، وليست برجوع إلى النظام الإقطاعي (...) الحاصل إنها كفاح في سبيل نضضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، وليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حكم قائم على ما يعبر عنه باللاهوتية، تلك نظم قد اضمحلت ودالت دولتها»**حزب جبهة التحرير الوطني ، 1985، صفحة 18** . كما تكيف الوثيقة طرقي الصراع على أنه بين دعاة الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية والمستعمرين وحلفاؤهم مهما كانت ديانتهم أو وجودهم الاجتماعي؛ القضية عندما تبلغ هذا الحد، تبدأ معها إشكالية التواصل أو التكامل بين نصوص حركة التحرير الوطني. فنص بيان أول نوفمبر عبر عن أمنية عميقة لدى مؤسسي جبهة التحرير الوطني ليروا الإسلام يطبع البني السياسية إلا أن هذا لم يحدث بسبب تأثير عبان رمضان في وثيقة الصومام باعتباره الأمين السياسي للمؤتمر (Gadant , 1988 ,p266) .

إن نزوع الدعاية الاستعمارية لوصف الثورة التحريرية، بأنها حرب دينية، جهاد مقدس كان غرضها عزلتها دوليا، وعودة استثمار للرصيد التاريخي لزمن الحروب الصليبية؛ بالإضافة إلى أن الغلبة في الرأي العام الدولي تميل نحو اعتبار الدين شأنا خاصا لا دخل له في المجال السياسي وإدخاله يعني علاقة تخلف. لكن لتساءل مع "إيف كوريير *Y. COURIERE*" لما تثار كل هذه الاتهامات، لما تسميه اللسان المركزي لحركة التحرير باسم "المجاهد". الاختيار كان بين ثلاثة عناوين :

المكافح (*Le Combatant*) ، المجاهد (*Le Moudjahid*)، الذي له نفس المعنى، والجزائري (*L'Algerien*) هذا الأخير تم تركه لأنه محايد، وتم إقرار "المجاهد" الذي سيستغله المستعمرون؛ يقول عبان رمضان : "المجاهد" مشتق من الجهاد، سيتهموننا بالتطرف الديني، لكنه أحسن عنوان يكفي لكتابة افتتاحية" (*Gadant , p23*). و بسبب الخلاف الإيديولوجي تم في اجتماع الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة (20-27 أوت 1957) تعديل مقررات مؤتمر الصومام، كما تم عزل عبان رمضان، سياسيا من قبل زمرة يرأسها كريم بلقاسم وتضم بن طوبال، وأوعمران، بوصوف، وبالتالي إبعاد حلفاء عبان (بن خدة ودحلب) وتعويضهما ب : محمد الأمين الدباغين، وعبد الحميد مهري (عباس ، صفحة 60). بالإضافة إلى التخلي عن مبدأي : أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري،

واتهام هؤلاء السياسيين المبعدين باللائكية التي تسمح بإشراك بعض الأحرار الأوروبيين في تحرير الجزائر. «التعديلات التي أدخلت على مقررات أرضية مؤتمر الصومام في القاهرة 1957 أدت إلى إحداث عدم انسجام في المذهب السياسي» (Addi, 1990, p68).

التراجع المسجل في الأخذ بمقررات وثيقة مؤتمر الصومام، جاء على شكل تكييف وتعديل يستجيب لميزان القوى الجديد الذي ساهمت عدة عوامل (داخلية وخارجية) في ظهوره؛ وبالتالي كان لا بد من البحث عن ثغرات في الخطاب والإيديولوجية الذي يحكم سير حركة التحرر ككل؛ ثم في موقف آخر طرح صيغ تنظيمية مهمتها الاحتواء أو الإقصاء للأشخاص أو للأطراف، التي أنتجت تلك الثغرات أو النقائص في وقت سابق؛ أي البحث عن منافذ لتأكيد شرعيتها الجديدة، على أسس وأفكار معينة تسمح لها بفرض خطاب سياسي، يتجاوز طروحات وثيقة الصومام في النظرة للدولة والمجتمع. «هذه القوى السياسية تخضع للعبة التي تعني البحث عن القوانين، وكذا الفاعلين في هذه الصراعات، ليس هم أفراداً، أو أشخاصاً، ولكن قوى سياسية، يعبر عنها هؤلاء الأفراد» (Addi, p71).

ينظر لمسألة شرعية القيادة، والانسجام الإيديولوجي، على أنها نتيجة طبيعية لصيرورة الأحداث، والتراكمات الفكرية والثقافية التي ميزت الحركة الوطنية طيلة نشاطها السياسي، كما أنها تعكس بقوة الحقائق التي حاول بيان أول نوفمبر 1954، تجاوزها بإعلانه الالتحاق بمشروعه الاستقلالي على أساس أفراد وليس كتنظيمات.

الالتحاق بالثورة كان تحت ضغط الأحداث والقناعات السياسية تحولت إلى مزاج سياسي تتحكم فيه حسابات "العصب" بين السياسيين والعسكريين، وممثلي الخارج والداخل. صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة في طرابلس للفترة الممتدة بين : 16 / 12 / 1959 إلى 18 / 01 / 1960 على نصين هامين هما :

- النظام الداخلي لجهة التحرير الوطني.

- المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية.

وحددت المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية على النحو التالي: (Guentari , 1984, p 336)

- الدولة الجزائرية جمهورية مستقلة، تكون ديمقراطية واجتماعية، مؤسساتها لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية.

- فصل السلطات قاعدة في جميع مؤسسات الجمهورية.

- الجمهورية الجزائرية لكل المواطنين دون تفرقة في المعتقد أو العرق، المساواة أمام القانون.

كما ورد في القانون الأساسي لجهة التحرير الوطني، أن هذه الأخيرة هي منجز الوحدة بين القوى الحية للأمة بالاندماج الواعي لكل الجزائريين. وتكافح لإقامة مجتمع حر على أساس ديمقراطية سياسية واجتماعية، وتكافح من أجل ضمان للشعب الجزائري استغلال وتسيير والتمتع بثروات البلد . (Guentari ,1984,pp 340-341).

أما عن طبيعة النظام السياسي الممكن تطبيقه، فالوثيقة لم تحدده بوضوح، ولم تدعو إلى نظام معين بذاته. والتأكيد على بعض المفاهيم الاشتراكية، كالديمقراطية المركزية، والإصلاح الزراعي، يعني الاقتراب من الإيديولوجية الاشتراكية؛ وفي هذا المنظر كتب العربي بن مهدي في صحيفة "المجاهد" في عددها الثاني، جويلية 1956. مقالا حول "الأهداف السياسية لثورتنا" : «من أجل نظام اشتراكي، يتضمن خصوصا إصلاحات زراعية عميقة وثورية، من أجل حياة روحية، ومادية ...» (Teguia , p159).

وثيقة الصومام، على المستوى التنظيمي، أقامت تنظيما سياسيا وعسكريا، يماثل نمط التنظيم المعمول به في أية دولة. وبذلك تطرح قضية التحرير بكل أبعادها لتتكفل ليس بالحرب والعمل المسلح فقط، ولكن بالاعتناء بالفئات الشعبية توعية وخدمة وتجنيدا أيضا... فكان المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ؛ كأهم هيئات تجمع بين العمل السياسي والعسكري في آن واحد. «مؤتمر الصومام استطاع أن ينظم الثورة، و يخلق جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش، كما قسم البلاد إلى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات؛ وعلى كل منها قيادة تنظم أحوالها، كما خرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، ووثيقة وطنية تعتبر بمثابة الدستور الذي ينظم شؤون الثورة» (ازغيدي ، 1989 ، صفحة 136). يعتبر المؤتمر الوطني للثورة أعلى هيئة، يتكفل بتحديد السياسة العامة للثورة، يجتمع كلما دعت الضرورة، يأخذ قراراته بالأغلبية؛ في حين أن المجلس الوطني للثورة، الذي يسهر على تسيير شؤون الثورة ما بين انعقاد دورات المؤتمر، وهو مسؤول أمامه باعتباره (المجلس) سلطة تشريعية.

لجنة التنسيق والتنفيذ أقرها مؤتمر الصومام لتبقى داخل الوطن من أجل ضمان التنسيق بين الولايات لجلب السلاح والتموين؛ لكن ظروف الحرب اضطررت للخروج خارج البلاد. هذه المؤسسات التي أقامت الثورة الجزائرية قصد تسيير شؤون الحرب والشؤون العامة على المستوى الداخلي والخارجي، ومع تطورات الأوضاع

عرفت هذه الهيئات تعديلات في العضوية و الصلاحيات إلى درجة التناقض، بين ما تقره النصوص التنظيمية وما تفرزه سلوكيات بعض القادة، بسبب الصراع حول شرعية التمثيل وامتلاك سلطة القرار. ولدء مخاطر ذلك؛ يأتي ما يعرف باجتماع العقداء العشرة لمدة ثلاثة أشهر (أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 1959) بالداخل والهدف منه حسب مذكرة هيئة الأركان الموجهة إلى الحكومة المؤقتة في 15-07-1961 الحصول على صورة معمقة عن السرطان الذي يضرب الثورة والذي يتجسد في الصراع من أجل مناصب عليا. (Teguia, p 398). و(الرئيس علي كافي ، 1999، ص. ص 250-264). إذا المجلس التشريعي هو المجلس الوطني للثورة، وهيئة التطبيق والتنفيذ هي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أعلن عن تأسيسها في 19-09-1958 حيث ورد في ذلك الإعلان، أن الحكومة والدولة الجزائرتين لا تشكل كيانات قانونية جديدة ولكن مؤسسات قديمة. (Chikh, p342). وتمتعي بالصلاحيات التالية : (Guentari, pp 338-339)

- مسؤولة عن سير حرب الاستقلال والتي توليها الأولوية وكذا تسيير مصالح الأمة.
- مكلفة بالمفاوضات وعقد اتفاقيات مع الدول الأخرى تحت رقابة المجلس الوطني للثورة.
- تعيين الضباط السامين وأعضاء هيئة الأركان ورؤساء البعثات الخارجية وتعيين في مناصب المسؤوليات العليا.

نظرا للعلاقة العضوية والتنظيمية التي تربط بين مؤسسات الثورة، تبرز صعوبة كبيرة في تحديد معايير العمل السياسي والعسكري؛ فالمسؤول السياسي هو المسؤول العسكري على كل المستويات ويمثلون جيش وجبهة التحرير. فالقانون الأساسي لجبهة التحرير يعتبر مقاتلي جيش التحرير يحركهم الإيمان الثوري نفسه، إنهم مناضلو جبهة التحرير قائمون بالعمل المسلح. (Teguia , p149)

إذا فالمسألة ، تقوم على ضوء التحليل السياسي والتاريخي للأحداث على أن وجهة النظر السياسية هي التي تحدد استراتيجية العمل العسكري؛ وبهذا الخصوص يرى أحد المفكرين "كلوزفنز" ما يلي : «الحرب في حقيقتها ليست سوى التعبير عن السياسة، أو أحد مظاهرها وأن الرغبة في إخضاع وجهة النظر السياسية لجهة النظر العسكرية أمر لا معنى له؛ إذ العامل السياسي هو الذي يقرر الحرب، وهو القوى المفكرة، والحرب هي أداة فقط وليس العكس. وإخضاع وجهة النظر العسكرية لوجهة النظر السياسية هو الشيء الوحيد الممكن؛ وحيث أن الجيش هو أداة للسياسة وكانت له الأهمية الكبرى وكان

قمته في الحياة الاجتماعية». (بوتول ،صفحات 36-37). أنشئت هيئة الأركان العامة في طرابلس 1960، تحت إشراف الحكومة المؤقتة، بتعيين لجنة وزارية تتكون من ثلاثة أعضاء وزراء تدعى اللجنة الوزارية للحرب (C.I.G) تعمل على مراقبة هيئة الأركان العامة. وضمت هذه اللجنة وزراء يمثلون المناصب الحساسة في المجلس الوطني والحكومة المؤقتة وهم :

- كريم بلقاسم وزير الشؤون الخارجية.
- لخضر بن طوبال وزير الشؤون الداخلية.
- عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة.

وهذه هي القوة الحقيقية في أي عمل سياسي أو عسكري. وعليه أصبحت القيادة الجماعية شبه موزعة بين الحكومة المؤقتة في الخارج وهيئة الأركان العامة في الداخل التي تشرف على كل العمليات العسكرية؛ بعد أن وحدت أنماط التنظيم والكفاح تحت قيادة واحدة يرأسها "هوارى بومدين" الذي كان يشرف على القاعدة الغربية لجيش التحرير. لم تترك مؤسسات الثورة ومبدأ القيادة الجماعية، المجال لأية مبادرة خارج الإطار السياسي والتنظيمي المحدد مسبقاً، لذلك نجد أن مفهوم الديمقراطية المركزية، يعتمد كأسلوب في طرح ومناقشة أي مسألة تخص القضية الوطنية ويعتبر المجلس الوطني للثورة الفضاء الملائم لإثارة أي موضوع ذي أهمية. ورغم أن مبدأ القيادة الجماعية، استبعد ظهور شخصية كاريزمية تستحوذ على إدارة أمور الثورة فإنه من جهة أخرى يكرس مسؤولية مزدوجة : «مسؤولية جماعية على مستوى القرار ومسؤولية فردية على مستوى التنفيذ» (Chikh ,p365). المركزية في القرار والاستقلالية في التنفيذ، قاعدة تسيير لم تستطع تطوير علاقات انسجام لدى القائمين بذلك بسبب ثقل المسؤولية وأثارها على المنفذ الذي يجد نفسه عرضة لكل الاحتمالات.

ومن أجل تمرير رسالة القمة إلى القاعدة عمدت حركة التحرير إلى إحياء التنظيم الاجتماعي العربي في أوساط الشعب، بالتركيز على العامل الديني في تحريك المشاعر وتقوية العلاقات الاجتماعية؛ بهدف وقف الآثار الإيديولوجية والنفسية التي تزرعها الدعاية الاستعمارية. والمهمة هذه يضطلع بها المحافظ السياسي الذي يتمتع بنسبة وعي سياسي وكفاءة عسكرية معتبرة تؤهله لتبليغ رسالة الحركة بكل دقة.

السيطرة الفعلية في المجلس الوطني الثالث المنعقد بطرابلس 1960 كانت لصالح العسكريين (2/3) مقابل (1/3) لصالح السياسيين، وتعليل ذلك هو أن اجتماع العقداء العشر كان قد حدد ووزع المناصب على شكل حصص. (Yefsah ,p54). العمل الذي يتعارض مع النصوص الأساسية التي تقر أن

الأعضاء يعينون من قبل المؤتمر في المجلس، وحسب "محمد حربي" فغياب طبقة متمكنة ذات إرادة في تسيير الحرب الوطنية، وتضمن الدور السياسي للطبقات المتوسطة ... بدءا من 1954 العسكريون المحترفون هم المرشحون الطبيعيون للسلطة جاءوا مبكرا للحركة الوطنية، استطاعوا كسب تأثير، وذلك راجع لمستواهم الثقافي ومعرفتهم بالشؤون العامة». (Harbi, 1999, p13).

طورت التغيرات التي أحدثتها حرب التحرير على مستوى الأفراد والجماعات، الشعور الوطني لدى المجتمع بأهمية وجود مجتمع جزائري خاص، له قيمه وشخصيته. زيادة على أن الثقافة لعبت دورا دفاعيا للحفاظ على تقاليد المجتمع وخصائصه الذاتية، وبالتالي فإمداد مسيرة الكفاح الوطني بطاقة تعبوية حول قضية المصير العام المشترك للجزائريين، الذي يبنى بفضل الجميع. لذلك فمبدأ الإجماع الذي كرسته فلسفة الحركة التحريرية، أصبح فيما بعد أداة للحكم وقاعدة سياسية لتحقيق الاستقلال كهدف أولي، وبالنتيجة لم يتم ضبط برنامجا سياسيا، أو بلورة مشروع مجتمع متفق عليه؛ ولا حتى إيديولوجيا واضحة تترجم هذا الإجماع.

الصراع حول شرعية القيادة، وتسيير شؤون الحركة الثورية، جعلت من الفكرة الوطنية التي أسست لمشروع مجتمعي، ونمط حياة معين، مجرد خطاب للاستحواذ على الحكم، كشرط أساسي للطرف القوي، وبالتالي يبحث عقبها عن بلورة أفكاره ويضمنها استراتيجية تمكنه من كسب حلفاء لترسيخ إرادته. «فكل مشروع سياسي لا ينفصل عن مشروع سلطة، وهذا يكون مجانيا للحقيقة التي أصبحت السبب الوحيد في العمل وتجاهل التعطش للعدالة ورغبة تحرير الجزائر كما تمنأها أبناء الثورة (...). إيديولوجية الخطاب التاريخي لجبهة التحرير، وظيفته ليست استعادة الحقيقة وإنما إدماع القوى المجمععة في مساحته، ويضمن من خلالها تجانس المجموعة المؤسسة وإقصاء من الجسم الوطني كل مرشح آخر لقيادة المجتمع. وهذا من طبيعة السلطة الثورية التي تكونت بشرعية الرأي، دون أن تكون هناك قواعد للتعبير عن هذا الرأي» (Harbi, 1984, pp 153-159).

إذا كانت وثيقة الصومام لم تفصل في الانتماء الثقافي لمسألة العضوية في الهيئات المنبثقة عنها، إلا أن المسألة الثقافية كانت تحظى بتصورات سياسية لدى كل جماعة لاسيما عند النظر إلى جزائر الغد. ولم تكن العملية تتعلق بترتيب أولويات تفرضها معطيات الواقع وحقائق التاريخ، وإنما كانت تستجيب لآليات الصراع حول الشرعية للحصول على امتياز الفصل في الاختيارات الكبرى للدولة والمجتمع على السواء. الانسجام الاجتماعي، كشبكة علاقات، تتميز بالتنوع والتكامل، قام بوظائف تكاملية في تركيب البني الاجتماعية، كأنساق تقوم بدور الحفاظ على المجال الحيوي الذي يتشكل قاعديا، ويجد شرعية وجوده بما يخلقه من مقاومة ضد الضغط والقمع الاستعماريين. المجتمع من منظور سوسيولوجي بحث يتحدد كيانه

من خلال الأدوار والمكانة التي تؤديها هيكله حتى وإن كانت تقليدية، لم تستطع الطبقة السياسية، فهم هذا السؤال الاجتماعي والإجابة عنه ببرامج ومشاريع تنموية تخلصه من التخلف وتدفع به نحو آفاق التحديث والتطور.

افقد الصراع السياسي المجتمع توازنه الطبيعي، و تم استعمال قيم ورموز المجتمع من قبل البعض ضد البعض الآخر، لتبرير مواقف سياسية، قد تتجه نحو تفكيك البناء الاجتماعي تدريجيا؛ ولا غرو في ذلك إذا تم حذف قنوات التعددية السياسية باسم الحفاظ على وحدة الأمة والمجتمع. وعليه فتفسير الصراعات بين الجزائريين يستجيب لقوانين مجتمع في جوهره عصبوي وديني. (*Harbi,1984,p184*) كانت الأزمات التي مست حركة التحرير، نتيجة الغموض الذي بنيت عليه إيديولوجية هذه الحركة والتي كانت ترى أن هدف الاستقلال وحده كفيل بتحقيق كل الخطوات الأخرى المتبقية. الإجماع الذي حاول تكريسه الفكر الوطني، كان مرحليا، ولم يستطع تجاوز حالة التأزم التي أوقعه فيها الصراع حول الشرعية. كما أن الخط السياسي العام الذي قامت عليه ثورة التحرير يتسم بعدم التواصل، والانقطاع. إذا ينبغي تدارك الوضع والحسم في الاختيار والبرنامج. لكن كيف؟

### ثالثا : برنامج طرابلس (27ماي -05 جوان 1962)

مع مؤتمر المجلس الوطني للثورة في طرابلس في الفترة ما بين 05/27 و 05/06/1962 ، بمكتب رئاسة أعمال الدورة يتكون من محمد الصديق بن يحيى رئيسا ونائبين هما علي كافي وعمر بوداود . بجدول أعمال تضمن نقطتين أساسيتين :

- دراسة مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني.

- تعيين المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني.

صادق المشاركون في الدورة بالإجماع على النقطة الأولى بما في ذلك تبني الخيار الاشتراكي واعتماد الحزب الواحد من دون نقاش مستفيض أو تحفظات تذكر حول محاور البرنامج. ولما حان تعيين أعضاء المكتب السياسي دبت الخلافات بين المشاركين بسبب الصراع الذي استفحل بين الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة وهيئة أركان جيش التحرير بقيادة هواري بومدين . (*Benyoucef*).

*Benkhedda,1997,PP14-46*

في خضم المعارك الدبلوماسية التي كانت تخوضها الحكومة المؤقتة مع الفرنسيين للتفاوض حول إنهاء حرب الاستقلال. تم في هذا المؤتمر تقديم انتقادات قوية، لما تم في المؤتمرات السابقة للثورة؛ وكشفت النقائص بجرأة متناهية في الدقة والتشخيص، وذلك كله مستلهم من الحالة التي أصبحت عليها جبهة التحرير الوطني بسبب صراع الأشخاص وظهور بعض الطموحات الخفية. «بداية ظهور تفسيرات لروح الأبوة المتعالية، باسم الكفاح التحريري في غياب أي مجهود إيديولوجي، أحدث مفاهيم وأفكار ذات نزعة

منافية لروح الثورة (...). إن الفقر الإيديولوجي لجبهة التحرير والعقلية الإقطاعية ونفسية البورجوازية الصغيرة (...). يوشك أن يؤدي بالدولة الجزائرية المقبلة إلى بيروقراطية تافهة ومعادية للشعب في واقع الأمر إن لم تكن في المبدأ نفسه» (حزب جبهة التحرير الوطني، 1985، صفحات 68-70).

إذا كان برنامج طرابلس يقدم هذه الحقائق ويرجع ذلك إلى ضعف الوعي السياسي وغياب ثقافة سياسية والتطرف في المسؤولية. فإنه ضمناً يعكس بدقة المناخ الذي تتزعر فيه القيم الشعبوية التي يقوم عليها الخطاب الرسمي بعد الاستقلال، لأنها صياغة عريضة لا تراعي الواقع ولا تحترم مقاييس العمل السياسي المحض بطرق عقلانية، العجز السياسي يحتاج إلى مثل هذه الشعبوية لتمير برامج ومشاريع سياسية معينة. «وفي خضم الصراع بين الداخل والخارج، وبين السياسيين والعسكريين في نهاية الخمسينات بدأ قلق الفئات الاجتماعية الممثلة في جبهة التحرير الوطني، حول مستقبل وتوجه الدولة الجزائرية القادمة، وغياب اختيار مجتمع، أصبح هذا القلق أساساً لإرادة مراقبة مباشرة للسلطة وبالتالي صراع حاد للزمر والزيابنية» (Stora /Daoud, p312). أعادت حركة التحرير من منظور برنامج طرابلس النظر في كل قيم المجتمع القديم وطرحت مشاكل المجتمع الجديد. (حزب جبهة التحرير، 1985، صفحات 68-69)، أي تتعدى كونها مجرد حرب تحرير إلى ثورة حقيقية بما أنها وحدت الشعور الوطني، وحدت التفكير الفردي، لصالح المجموعة الوطنية كأمة ومجتمع ودولة في الجزائر.

الشيء الغريب حقا هو هذا التناقض بين ما تقره النصوص وما يحدث في الواقع؛ والتفسير الممكن الاعتبار به هو أن كل زمرة أو عصابة، تصيغ مشروعها الاجتماعي حسب مزاجها السياسي دون مراعاة معطيات الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى التصادم والعنف بدل التوافق السياسي.

«إن الوضع الاجتماعي والثقافي للبلاد يتوقف على ظروفها الاقتصادية، وحتى تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة وموجهة نحو الاستجابة لاحتياجات الجميع في إطار نظام تعاوني، إنه يجب أن تصاغ التنمية من منظور اشتراكي بالضرورة». (حزب جبهة التحرير الوطني، صفحة 79)، وهكذا إذا يتم تبني الخيار الاشتراكي كنمط تنظيم وتسيير لشؤون الدولة والمجتمع والذي استلزم بالضرورة كذلك اختيار الأحادية الحزبية في تجسيد هذا الخيار. فيوسف بن خدة، رئيس الحكومة المؤقتة، يرى أن جبهة التحرير كانت تنقصها إيديولوجية، نظرة حول المجتمع الذي تبينه بعد التحرر فبالنسبة لقيادة الثورة هي تحرير الوطن، وما عدا ذلك هو ثانوي، فلو اخترنا في ذلك الوقت أي مشروع مجتمع لكننا انقسمنا ليختار كل منا مشروعاً ما. (Dellouci, 1989, pp8-9)، لم تكن اختيارات حركة التحرير مؤسسة على أهداف أخرى ما عدا هدف الاستقلال، مما نتج عنه تعدد في المفاهيم والخطاب السياسي، والإجماع حول هدف الاستقلال تم بفضل الطرف الأقوى الذي حدد شروط العمل ومقوماته السياسية والعسكرية. والتحاق باقي تشكيلات الحركة الوطنية جاء بعد تردد ونقاش، على شكل انضمام مفروض، ليس بعده أي خيار

آخر، وكذا خيبة أمل أنصار الديمقراطية الفرنسية في تحقيق الإصلاح والاستماع للجزائريين كمواطنين كاملين الحقوق. في هذا الوقت العصيب كان يرى فرحات عباس أن قليلا من النوار الجزائريين استطاع تجاوز إطار الإيديولوجية الضيقة؛ كالجبهة، للدخول حقيقة في سياسة وطنية وتصميم مشروع مجتمع مترابط (Stora /Daoud ,p13).

رغم التحولات التي أدت إليها حرب التحرير على الصعيد الاجتماعي والسياسي إلا أنها لم تؤهل صانعيها لتحديد معالم مشروع مجتمعي دقيق خاص بالجزائر المستقلة. لتفسر هذه التحولات، إن لم تختصر فيما بعد على أنها مواقف أو أدوار بطولية لها طقوسها ورمزيتها المناسبة، وإن قرأت من منظور تاريخي تكون قراءة احتفالية سرعان ما يتوقف مفعولها. «كانت الثورة الجزائرية منذ البداية حركة جماعية وقيادة جماعية ومعاناة جماعية وأقلا جماعية» (سعد الله ، 1986 ، صفحة 215).

يمكن الاتفاق مع الرئيس علي كافي والتساؤل معه هل كان من الضروري تعيين قيادة جديدة مكان الحكومة المؤقتة التي كانت تتمتع بالشرعية على غرار المجلس الوطني للثورة اللذان كانا بإمكانهما الاستمرار في إدارة المرحلة إلى ما بعد تسلم السلطة من المستعمر والمخاطرة بمواجهة دامية . و يرى إن ما يراد تحاشيه بكل ثمن هو الاستيلاء على السلطة بالقوة والذي يؤدي إلى دوامة العنف ويفتح الطريق إلى حرب أهلية . ويعتبر مؤتمر طرابلس مؤتمر الانفجار و النهاية المأساوية للشرعية وانتصار المغامرة.(الرئيس علي كافي ، 1999 ، ص.ص 285-292). وشهدت هذه المرحلة الانتقالية أو ما تعرف بأزمة صائفة 1962 أو حسب تسمية البعض الأخر حرب الولايات ، صراعات حادة وخطيرة جدا حيث تم تعيين مكتب سياسي على أساس تحالفات في مدينة تلمسان بدعم من هيئة الأركان والولايات الأولى والخامسة والسادسة ، من اجل عزل ما تبقى من الحكومة المؤقتة التي حظيت بدعم الولايات الثانية والثالثة والرابعة ومنطقة الجزائر المستقلة . وكان الموقف الحاسم في النهاية لهيئة الأركان وجيش الحدود بفرض مسار سياسي مؤقت واجهته قادة سياسيون بارزون على رأسهم احمد بن بلة .

المسوغات والمفاهيم، والتحديات المقدمة ضمن هذا التحليل تؤكد عدم التواصل بين المراحل المشكلة لحركة التحرير مما جعل الفكر السياسي الذي حاولت عكسه نصوص ومواثيق هذه الحركة نفسها يتعرض لعدم وحدة الرؤية لحاضر ومستقبل الجزائر كأمة وكدولة وكمجتمع؛ بل أحيانا يتم استعمال تحليلات تاريخية لمهاجمة كل مبادرة تفتح آفاقا جديدة لبناء الدولة والمجتمع وتفادي الآثار المعرقة للتجارب السابقة. حالة التأزم هذه كيف يمكن تجاوزها مع مشروع الدولة الوطنية؟ هل إضعاف طرف من الأطراف المتصارعة على السلطة كفيل ببناء دولة قوية بمؤسساتها، وتنظيم مجتمع يجمع بين قيمه الأصيلة ومنفتح على العالمية.

### خاتمة:

يمكن القول أن مشروع الدولة الوطنية كان القضية المركزية التي خاض من أجلها الشعب الجزائري مختلف الثورات والنشاط السياسي ضد المحتل الفرنسي؛ هذه الدولة هي هوية المجتمع وأداته لخدمة أفراده وتوحيدهم أمام المخاطر والتحديات الخارجية. لكن مع هذا نرى أن الفكر الوطني بتياراته المتعددة لم يحقق إجماعا شاملا حول طبيعة الدولة المشروع، ولا حول آليات تنظيم المجتمع مستقبلا؛ إذ لم يحسم في الخيارات النهائية لإقامة أسس هذا المجتمع وقواعد الدولة كنظام سياسي ومؤسسات.

ومع بداية الثورة، وتحديدًا مع بيان أول نوفمبر يتضح بجلاء أن مفهوما الدولة والمجتمع يتميزان عن مطالب الحركة الوطنية السياسية وعن النظرة الفرنسية للجزائر، بتحديد دقيق لهوية الدولة المستقلة بنظامها الاجتماعي المعروف. إلا أن هذا المشروع البرنامج لم يستمر كما أعلن عنه، بل أدخلت عليه تعديلات مع أرضية مؤتمر الصومام التي خضعت للتعديل بدورها في دورة القاهرة في 1957؛ مما يعني أن رأس المشروع يعاني أزمة تصور لقيادة مسيرة التحرير إلى غاياته القصوى. وبالفعل ضابطة التوجه الفكري جرد المشروع المجتمعي مع تفاقم الصراع حول شرعية السلطة من جديته وأجل البث فيه إلى ما بعد حسم مسألة السلطة بعد أن كان هدف الاستقلال هو الأسمى. ولعل فترة حكم الرئيس هواري بومدين تعتبر السياق الأكثر حركية في انجاز تنمية شاملة بشروطها الاشتراكية ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأكثر وضوحا في حصائل حكمه، ناهيك عن المكانة المعنوية لسياسته الخارجية التي أقامها على تفعيل الرصيد الثوري للشعب الجزائري. وعليه فإن تجارب التاريخ السياسي- والتاريخ للعبوة وليس لتصحيحه- للأمم والمجتمعات تبين انه مهما كانت عظمة القادة أو الزعماء يبقى مجهودهم ناقصا ومعرض للتقصير والفشل وعزيمتهم محدودة في الزمان والمكان، لذلك ثقافة الدول المعاصرة القوية إنما تبنى على القيم المؤسسة التي تختارها الإرادة العامة في شعوبها لأنها صاحبة السيادة المطلقة في ممارسة السلطة عبر تلك المؤسسات التي يحكمها القانون ويراقبها.

## قائمة المراجع

رئاسة الجمهورية الجزائرية، النصوص التأسيسية للجمهورية الجزائرية، [www.elmouradia.dz](http://www.elmouradia.dz) تاريخ التصفح

2023/04/06.

وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، نداء أول نوفمبر 1954.

أزغيد محمد حسن، (1989) مؤتمر الصومام وتطور حركة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر..

الأشرف، مصطفى، (1985) الجزائر: الأمة والمجتمع (ترجمة: حنفي بن عيسى)؛ المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر..  
بومالي، أحسن، (د.ت.ن) إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956): منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

بن خدة بن يوسف (2010)، جذور أول نوفمبر 1954 (ترجمة: مسعود حاج مسعود)، سلسلة المترجمات: وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، دار هومة للنشر، الجزائر.

جاستون بوتول، (1983)، الحرب والمجتمع: تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية (ترجمة: عباس الشريبي) دار النهضة العربية، بيروت، .

حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، (1985)، «مقتطفات من مؤتمر الصومام»، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة؛ الولاية الثالثة. الجزء الأول، تيزي وزو، 7-8/02/1985.

سعد الله، أبو القاسم، (1986)، آراء وأبحاث في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

السويدي، محمد، (1984)، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسبيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

قداش محفوظ، (2011) وتحررت الجزائر، (ترجمة: العربي بوينون)، سلسلة المترجمات: وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، دار الأمة، الجزائر.

الزيري محمد العربي، (وآخرون)، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث؛ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر.

عباس، محمد، (1993)، الإنداماجيون الجدد، الكتاب الثالث<sup>3</sup>، مطبعة دحلب، الجزائر..

كافي علي (1999)، مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر.

عبد الرحمان فارس (2007)، الحقيقة المرة: مذكرات سياسية 1945-1965، (ترجمة: مسعود حاج مسعود)، وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، دار القصة للنشر، الجزائر.

*Benkheda Benyoucef,(1989) Les origines du 1<sup>er</sup> novembre 1954. Ed.. Dahlab..Algerie.*

*Ben khedda Benyoucef,(1997)L'Algerie à L'indépendance : La crise de 1962,Dahlab ed.Algerie .*

*Gadant, Monique,(1988) Islam et nationalisme en Algérie : d'après El-Moudjahid, organe centrale du F.L.N. (1956-1962),: l'Harmattan, Paris...*

*Chikh,Selimane ,( 1975) "La révolution Algérienne : projet et action (1954-1962)" (thèse pour le doctorat d'état de science politique, Institut d'étude politique, Université des sciences sociales de Grenoble, France, TI. 1975).*

*Teguia ,Mohamed,(1988), L'Algérie en guerre opu,Algérie.*

*Yefsah, Abdelkader ,(1990) La question du pouvoir en Algérie.. E.N.A.L,Algérie . 1990.*

*Stora Benjamin, Daoud Zakya(1995), FERHAT ABBAS : Une autre Algérie. Ed.Casbah .Algérie.*

*Addi Lahouari(1990), L'impasse de populisme ; L'Algérie collectivité Politique et Etat en Construction ,ENAL , Algérie..*

*Guentari Mohammed,(1984) Organisation politico-administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962 : volume I , : O.P.U ,Algérie.*

*Harbi Mohamed,(1993), Le F.L.N : mirage et réalité. Des Origines à la prise de Pouvoir (1954-1962) ENAL / NAQD , Algérie ,.*

*Harbi Mohamed,(1984), La guerre commence en Algérie .Bruxelle ..*

*Dellouci Boualem,(1989) « Ressourcement et rénovation » in : Revue Révolution Africaine, Novembre 1989, P.P.8-9.*